مجلس الأمناء **بخصوص**
10-09 مارس 2023 **البند 0.07 من جدول الأعمال**

بند جدول الأعمال: تقرير رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

ملخص:
بموجب لائحة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) هـ.1.ب)، انعقدت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) في 23 فبراير 2023. وطرحت اللجنة توجيهاتها وإرشاداتها بشأن السياسات التي تتعلق بالمجالات الرئيسية التالية:

راجعت وأحاطت علمًا بالآتي:
أ) تقرير إدارة الحوادث للشهر المنتهي في 31 ديسمبر 2022
ب) تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الرابع من عام 2022
ج) التقرير السنوي لإدارة الحوادث لعام 2022
د) تقرير الحماية السنوي لعام 2022
هـ) تقارير الاحتيال 2022
و) التحديث المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
ز) المدفوعات الخاصة للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022
ح) خطة التدقيق الداخلي لعام 2023
ط) خطة الضمانات العالمية لعام 2023
ي) تحديث أوضاع التدقيق الخارجي 2022 بشأن التدقيق المسبق

تمت الموافقة على:
أ) زيادة في معدل الرسوم اليومية التي تطلبها مؤسسة RSM UK Risk Assurance Services LLP للتدقيق الداخلي بنسبة 10٪ من 680 جنيهًا إسترلينيًا إلى 750 جنيهًا إسترلينيًا / في اليوم، لخطة عام 2023.

الإجراء
أ) توصية من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لمجلس الأمناء بإغلاق الصناديق المعينة التالية
1) الجمعية العامة 341 ألف دولار
2) صندوق تطوير استراتيجية 2022 بقيمة 95 ألف دولار
3) العاجلة الثلاثية 164 ألف دولار
4) إنشاء إقليم الأمريكتين والكاريبي 263 ألف دولار
5) الحل 1 و 2: بناء صندوق الحركات والمعارضة 685 ألف دولار
6) الحل 4: بناء قدرات الجمعيات الأعضاء -قاعدة الحجر العام (Global Gag Rule) بقيمة 957 ألف دولار
7) الحل 5: قيادة الوصول إلى الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات 200 ألف دولار

يرجى ملاحظة أن المبالغ المبينة مقابل كل صندوق من الصناديق المذكورة أعلاه تستند إلى حسابات أولية وبالتالي فإنها عرضة للتغيير، بعد إغلاق جميع الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. والمبلغ النهائي هو المبلغ المرحَّل إلى الاحتياطيات العامة، بعد إجراء جميع التعديلات.

ب) بالنظر إلى السياق الحالي الذي ربط فيه عدد من الجهات المانحة الدورات التعاقدية لمنحهم الأساسية باستراتيجية اتحاد IPPF، وبالتالي بعام 2023، فإن اتحاد IPPF في منتصف طريق إعادة التفاوض مع عدد من الحكومات، بما في ذلك السويد والنرويج وسويسرا، وغيرهم، بالإضافة إلى المخاطر الحالية، لا يتطلع اتحاد IPPF إلى ما تبقى من دورة أعمال الـ 6 سنوات. وعلاوة على ذلك، لدينا عدد من الجمعيات الأعضاء التي تواجه صعوبات مالية بسبب فقدان دخلها لأمور تتعلق بالجائحة وضغوط التدفق النقدي التي قد تتطلب استثمارات أولية لإجراء التعديلات على الاستراتيجية.

ولسد فجوة التأخير / المواعيد دون اضطرار إلى خسارة قدرات مهمة ثم إعادة توظيفها والتأخر في تعميم الاستراتيجية، **توصي لجنةُ المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) مجلسَ الأمناء** بتعيين مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي من احتياطياته العامة، كصندوق للاستقرار، (في 31 ديسمبر 2022) لضمان قدرة السكرتاريا والجمعيات الأعضاء المحددة على تجاوز حالة عدم اليقين الراهنة دون المخاطرة بإطلاق الاستراتيجية.

<u>بحضور:</u>

أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR):	اليزابيث **شيفر**، رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) جوديث **مافون**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لاكشان **سنيفيراتني**، عضو لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) نيكوليت **لونين**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) باينس **غاواناس**، أمينة صندوق اتحاد IPPF، وعضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) (التحقت بها مؤخرًا)
الموظفون:	ألفارو **بيرميجو**، المدير العام فارون **أناند**، مدير – المالية والتكنولوجيا نيشا **غوهيل** (مدونة الملاحظات)
المدقق الداخلي:	مارك **سوليفان**، مؤسسة RSM Risk Assurance Services LLP
المدققون الخارجيون:	ديبيش **شاترالیا**، Crowe U.K. LLP
مشاركة بسبب بنود جدول الأعمال ذات الصلة:	فيليسيتي **مورغان**، مستشارة المخاطر والضمانات فانيسا **ستانيسلاس**، رئيسة شؤون الحماية
تخلف عن الحضور:	ميسرة **أحمد**، عضوة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)

1. الترحيب والمقدمة.

رحبت ليز بجميع من حضروا الاجتماع.

أعرب أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) عن تعازيهم لفارون وألفارو في فاجعة وفاة نيفيل. وتقدم فارون وألفارو بالشكر إلى اللجنة. وأعرب كلاهما عن حزنهما الشديد لرحيل هذا الصديق والزميل العزيز. وأبلغ ألفارو اللجنة أن نيفيل ترك وراءه عائلة أفرادها صغار جدًا، مما يجعل الأمر أصعب كثيرًا على الأطفال. وأشار إلى أنه قد تمت مشاركة دفتر ذكريات مع العائلة، وبعد ذلك تم تنظيم فعالية على الشاطئ في برايتون كان نيفيل يتمناها. ولقد شعرت الأسرة بدعم كبير.

وأضافت فانيسا أن من المهم جدًا الاعتراف بالمساهمات العظيمة التي قدمها نيفيل، لا سيما فيما يتعلق بحالات المخالفات المالية حيث قام بدور مهم في إيضاح ملابساتها، وساعد في المضي قدمًا فيها. وقد رحل عنا وترك فجوة كبيرة. فدعونا نحتفل بما حققه قبل رحيله.

وتقدمت ليز بالشكر إلى الجميع وأضافت أن نيفيل وآخرين كانت لهم طريقة إيجابية في إنجاز العمل (في اتحاد IPPF)؛ لنعلم أن التغيير ممكن مهما كانت الصعوبات والعقبات.

2. جدول الأعمال رقم 2 - البنود الإجرائية

1.2. الاعتذار عن الغياب
أفاد فارون أن باينس سوف تنضم إلى الاجتماع بمجرد تمكنها من ذلك، وأن ميسرة لم تحضر وقد لا تستطيع المشاركة في الاجتماع.

2.2. مسودة جدول الأعمال والجدول الزمني
استعرضت اللجنة جدول الاعمال واعتمدته بالاجماع.

<u>الإجراء:</u> *أقر أعضاء لجنة C-FAR جدول الأعمال*

3.2. محضر اجتماع لجنة المالية والتدقيق
استعرضت اللجنة ووافقت على محضر الاجتماع السابق المنعقد في نوفمبر 2022.

<u>الإجراء:</u> *وافق أعضاء لجنة C-FAR على محضر الاجتماع المنعقد في 15 نوفمبر 2022*

4.2. الأمور المترتبة
لم تترتب على ذلك أي أمور.

3. تقارير الحماية وإدارة الحوادث المنتهية في 31 ديسمبر 2022
تقارير الحوادث
قدمت فانيسا موجزًا للبيانات السنوية والبيانات التراكمية للحوادث منذ انطلاق الإبلاغ الآمن (في 2018) على النحو الموضح أدناه.

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="4">بيانات العام: من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022 – نظرة سريعة</th><th colspan="4">البيانات التراكمية: من 1 ديسمبر 2018 إلى 31 ديسمبر 2022 – نظرة سريعة</th></tr>
<tr><td>82
حالة جديدة</td><td>٪77
تتعلق بجمعيات أعضاء</td><td>٪23
تتعلق بالجانب الأمني</td><td>79
حالة تم إغلاقها</td><td colspan="2">282
حالة واردة</td><td colspan="2">244 (٪86)
حالة تم إغلاقها</td></tr>
<tr><td>49
حالة EWPM واردة</td><td>17
حالة FW واردة</td><td colspan="2">٪30
من الحالات الجديدة الواردة تتعلق بـ AWR</td><td>٪44
تتعلق بالجانب الأمني</td><td>٪56
تتعلق بجمعيات أعضاء</td><td>23
حالة SG واردة</td><td>٪87
حالات SG تم إغلاقها</td></tr>
<tr><td>5
حالات SG واردة</td><td>7
حالات SG تم إغلاقها</td><td colspan="2">٪80
من حالات 2020 و 2021 المتراكمة تم إغلاقها</td><td colspan="2">70
حالة جديدة في المتوسط وردت كل عام</td><td colspan="2">60
في المتوسط أغلقت كل عام</td></tr>
</table>

من بين النقاط الرئيسية الواردة في عرضها التقديمي ما يلي:

- تم نشر التقرير الآمن في ديسمبر 2018، البيانات المذكورة على اليمين هي البيانات التراكمية للفترة بأكملها وعلى اليسار هي بيانات السنة الميلادية 2022.
- تقدم البيانات التراكمية ما يلي:
  - إجمالي الحالات الواردة 282 حالة، تم الفصل في ٪86 منها وإغلاقها.
  - تتعلق ٪44 منها بالسكرتاريا وتتعلق ٪56 منها بالجمعيات الأعضاء.
  - ومن بين الحالات البالغ عددها 282 حالة، تتعلق 23 حالة بالحماية، أي حوالي ٪8.2 في المجمل و ٪87 من هذه الحالات تم إغلاقها والفصل فيها.
  - كان متوسط عدد الحالات 70 حالة في السنة.
- توضح البيانات السنوية ما يلي:
  - ورود 82 حالة، منها ٪77 تتعلق بجمعيات أعضاء و ٪23 تتعلق بالسكرتاريا.
  - 79 حالة من الحالات المغلقة تم إغلاقها في عام 2022.
  - ولا تزال أعلى الأرقام تتعلق بالتوظيف وشؤون مكان العمل والمخالفات المالية.
- وفيما يتعلق بالحالات المتراكمة، تم الآن تصفية ٪80 وإغلاقها.
- وشهد الأداء تحسنًا مع تقديم الدعم والتدريب وورش العمل.
- اعتبارًا من 23 يناير، سيصنف تقرير الحوادث الحالات وفقًا لمدة بقائها مفتوحة – 0 إلى 6 أشهر؛ 6 إلى 12؛ 12 إلى 18؛ و 18 شهرًا أو أكثر؛ وبهذه الطريقة، سوف تتمكن اللجنة من الالتزام بأدنى حد لعدد صفحات التقارير وطرح آراء مختلفة في ضوء وجود نفس البيانات الدقيقة.

وسأل مارك عن الدروس المستفادة من الحالات التي تم إغلاقها. وأكدت فانيسا أنه على الرغم من تهيئة النظام بطريقة معينة لاستخلاص الدروس المستفادة، فإن البيانات الحالية التي تم إدخالها لم تكن جيدة النوعية مما جعل إعداد تحليلات بالدروس المستفادة أمرًا صعبًا. ويُقترح استخلاص الدروس المستفادة فيما بعد من النظام وإدراجها في التقارير الشهرية، بحيث تبدأ المعلومات التي تم استخلاصها في التحسن خلال الأشهر القليلة القادمة. وبعد ذلك، سيتم مشاركة الدروس المستفادة مع الزملاء والاستفادة منها بشكل أفضل في دعم الجمعيات الأعضاء. وسوف يتم دعم هذا الاتجاه بإنشاء مجتمع للممارسات العملية لمنسقي الحوادث الذين سيناقشون ويتعلمون من الدروس المستفادة التي تقدمها مصادر غير معروفة.

تقرير الحماية

قدمت فانيسا نظرة سريعة على البيانات إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بشأن تقرير الحماية على النحو التالي.

بيانات العام: من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022 – نظرة سريعة			
5 حالات جديدة	7 حالات تم إغلاقها	٪100 تتعلق بجمعيات أعضاء	٪55 من الحالات المتراكمة أغلقت
٪43 من الحالات المغلقة تم إثباتها	٪43 من الحالات المغلقة تم إثباتها جزئيًا		٪14 من الحالات المغلقة لم يتم إثباتها
٪100 من الحالات: تحرش جنسي مزعوم			

البيانات التراكمية: من 1 ديسمبر 2018 إلى 31 ديسمبر 2022 – نظرة سريعة			
23 حالة واردة	21 حالة تم إغلاقها	٪22 تتعلق بالجانب الأمني	٪78 تتعلق بجمعيات أعضاء
٪73 من الحالات: تحرش جنسي	٪14 من الحالات: إساءة واستغلال جنسي	٪13 من الحالات: أشكال أخرى من الإساءة	1 حالة متراكمة لا تزال مفتوحة
6 متوسط عدد حالات الحماية الجديدة الواردة كل عام		5 حالات حماية في المتوسط أغلقت كل عام	

من بين النقاط الرئيسية الواردة في عرضها التقديمي ما يلي:

- في المتوسط، يتلقى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ست حالات حماية في العام، يتم إغلاق 5 منها بالفعل سنويًا.
- وتتعلق أعلى نسبة من الحالات بالتحرش الجنسي.
- والحالات منخفضة، لأن اتحاد IPPF لم يصل بعد إلى المنتفعين من خدمات المستفيدين بحقوقهم وتحتاج إلى الإبلاغ.
- و 100٪ من حالات الحماية الواردة هذا العام تتعلق بتحرش جنسي مزعوم.

تقدمت نيكوليت بالشكر إلى فانيسا على هذه الجهود. وذكرت أن تقرير مؤشرات الأداء الرئيسية أعجبها كثيرًا وخاصة التقرير المتعلق بالتدريب – لأن هذا سيمنع على المدى البعيد وقوع الحوادث ويساعد جدًا في تعزيز ثقافة المصارحة والوقاية وأرادت أن تفهم سبب اختيار 70٪ من الجمعيات الأعضاء وليس 100٪. وأوضحت فانيسا أن 70٪ من الجمعيات الأعضاء سوف يتلقون تدريبًا على الحماية على مستوى إداراتها العليا وعلى مستوى مجالس إدارتها. والسبب في اختيار 70٪ وليس 100٪ أن عدد التدريبات التي تسمح بها الموارد المتاحة لن يتجاوز ذلك.

تقارير الاحتيال 2022

قام ڤارون بتقديم فيليسيتي (تشغل منصب نيڤيل) إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). ورحبت ليز بحضور فيليسيتي في الاجتماع. قدمت فيليسيتي نفسها وأبدت ترحيبها بأي أسئلة أو توصيات تطرح عليها.

لم تُطرح أي أسئلة أو تعليقات. أخبرت ليز فيليسيتي أنه نظرًا لأن اللجنة كانت على دراية بالحالات والحوادث، فقد لا تكون هناك أسئلة أخرى. وشكرت فيليسيتي لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، وأعربت عن أملها، إذا اجتمعت مع اللجنة فيما بعد، أن تؤكد أن عددًا أكبر من الحالات تم الفصل فيها نهائيًا.

وأشار ألڤارو إلى خطورة إجراء خصومات محتملة تبلغ حوالي 9 ملايين دولار أمريكي بعد التدقيق القانوني للمكتب الإقليمي للعالم العربي (AWRO). وأفاد بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يجري محادثات مع مؤسسة PwC لتقديم مبررات وأدلة بشأن النفقات المتكبدة لتقليل حجم النفقات التي يمكن وصفها بأنها مثيرة للشكوك. وأكد أن من المهم طرح هذا الأمر على اللجنة، في سياق المناقشات القادمة حول مذكرة مصدر القلق المستمر مع اللجنة وضرورة قيام اللجنة بالبت في هذا الموضوع قبل عرضه على المدققين الخارجيين. واستفسرت نيكوليت عما إذا كان هذا الأمر قد أدرج في الحسابات. وردًا عليها، ذكر ڤارون أن 70٪ من المبلغ، أي حوالي 6.5 مليون دولار، يتعلق بنفقات الرواتب – التي تم دفعها في حساب الموظفين المصرفي، وبالتالي فإن احتمالية وصف الأمر بأنه مثير للشكوك ينبغي ألا تكون بهذا المستوى المرتفع، ولهذا قد لا يلزم إدراج هذا الأمر تحت بند المطلوبات (أو الالتزامات الطارئة).

أضافت فيليسيتي أن مؤسسة PwC لم تجد احتيالًا حتى الآن. والذي وجدوا هو سوء حفظ السجلات ونقص الأدلة المتعلقة بالبرامج، وهذا ليس مفاجئًا لأن هذا ما نعرف بالفعل، لأننا نعلم أن معظمها كان اقتصادًا نقديًا. وعلاوة على ذلك، تم الآن وضع الكثير من الضوابط التي لم تكن موجودة، والتي تحقق منها وأكدها المدققون الداخليون لدينا في خدمات مؤسسة RSM UK Risk Assurance.

وسأل ديبيش (من مؤسسة Crowe) عن آخر الأخبار بشأن موقف الجهات المانحة؟ وأجاب الفريق أن الدافع الأساسي جاء من أحد الجهات المانحة.

وسألت ليز ما هي النسبة التي يمثلها النرويجيون من التمويل؟ وما هو واجبنا من منظور مفوضية المؤسسات الخيرية بمجرد استلامنا التقرير؟

تبلغ المساهمة الإجمالية من النرويج في المنح الأساسية حوالي 10٪. أكدت فيليسيتي أنه قد تم إبلاغ مفوضية المؤسسات الخيرية بالحالة وقد نُشرت. وأضاف ديبيش أن مفوضية المؤسسات الخيرية تريد معرفة ما إذا كان قد تم اتباع الإجراءات المناسبة وما إذا كانت هناك تحسينات قد تحققت. ومادام الجواب على هذين السؤالين بالإيجاب، فلن تتوقع المفوضية أي غرامات، وما إلى ذلك من المؤسسة الخيرية.

وتقدمت ليز بالشكر إلى فيليسيتي وسألت ڤارون عن كيفية إطلاع اللجنة على التحديثات، في حالة عدم توافق الجدول الزمني مع اجتماع لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) المقرر؟ وقال ڤارون إننا نأمل أن نعرض على اللجنة بعض التحديثات الإضافية لاجتماعها القادم في نهاية شهر مارس. ومع ذلك، في حالة وجود أي تطورات بين الاجتماعيْن، سيتم إرسال تحديث إلى أعضاء اللجنة.

بند المعلومات: *أحاطت اللجنة علمًا بالآتي*

أ) تقرير إدارة الحوادث للشهر المنتهي في 31 ديسمبر 2022.
ب) تقرير إدارة الحوادث والحماية للربع الرابع من عام 2022.
ج) التقرير السنوي لإدارة الحوادث لعام 2022.
د) تقرير الحماية السنوي لعام 2022.
هـ) تقارير الاحتيال 2022

4. التقرير المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

قدم ڤارون مسودة الأرقام الأولية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وأوضح أن الأرقام اشتملت على عقد مقارنة بين أوجه الإنفاق الفعلي (في ضوء الحسابات غير المدققة) مقابل الميزانيات في ضوء توقعات الربع الثالث. وأوضح أن هذه الأرقام قيد التعديلات، وذلك بسبب التسويات المعلقة. ومع ذلك، من المتوقع ألا يكون الحد الأقصى للحركة أكبر من مليون دولار أمريكي (زيادة/نقصان). ومن أهم النقاط في الأرقام المقدمة:

- انتهى العام بفائض أساسي غير مقيد بلغ 18.7 مليون دولار أمريكي. وتم بالفعل تعيين 7.8 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ من خلال موافقات محددة من المجلس في ديسمبر. من أسباب زيادة الفائض الأولي عن 10 ملايين دولار أمريكي المتوقعة في عام 2022 ما يلي:
  - وجود وفورات إضافية بسبب ارتفاع المنح الأساسية (تمويل إضافي لأوكرانيا من الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)).
  - وجود دخل إضافي مكتسب بسبب الدخول في عقود آجلة في الوقت المناسب.
  - وجود دخل إضافي على الاستثمارات بسبب تحسين إدارة الاستثمارات.
  - الوفورات في جانب النفقات أعلى مما كان متوقعًا في الربع الثالث.
- انتهى العام بخفض الإنفاق إلى أقل من المتوقع تحت بند المشاريع المعينة والمقيدة.
- طلبت الإدارة:
  - إقفال عدد من الصناديق المعينة المحددة، لوجود أرصدة، ومع ذلك فقد تم الانتهاء من الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطارها.

- تعيين مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي لإنشاء **"صندوق استقرار"** للتخفيف من أي مخاطر محتملة، بسبب المخاطر التي يتحملها الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بسبب:
  - المفاوضات الجارية بشأن معظم اتفاقيات المنح الأساسية التي تتواءم مع فترة استراتيجية اتحاد IPPF،
  - عدد من عمليات التدقيق الجارية حاليًا و
  - على مستوى الدولة بالنسبة للجمعيات الأعضاء التي تواجه تحديات مالية، بسبب ملاحظة انخفاض دخلها بعد جائحة كوفيد.

وإذا وافقت اللجنة على إغلاق الصناديق (كما هو مطلوب أعلاه)، فإن اتحاد IPPF سينهي العام باحتياطي عام قدره 27 مليون دولار أمريكي (أعلى من مبلغ 24.3 مليون دولار أمريكي حاليًا في الميزانية العامة بالإضافة إلى 2.7 مليون دولار أمريكي مضافة مرة أخرى بسبب إغلاق الصناديق المعينة)، أعلى بحوالي مليون دولار أمريكي عن الحد الأقصى المسموح بالإبقاء عليه (أي 26 مليون دولار أمريكي). وهذا يمكّن اللجنة من تخصيص 6 ملايين دولار أمريكي لصندوق الاستقرار، مع عدم تجاوز الحد الأدنى (أي 19 مليون دولار أمريكي).

تقدمت نيكوليت بالشكر إلى ڤارون على التقرير المفصل واستفسرت عن نقص الإنفاق البالغ 10.3 مليون دولار أمريكي. أجاب ڤارون بأن الإدارة توقعت فائضًا قدره 10 ملايين دولار أمريكي في نهاية الربع الثالث، ونظرًا لأن هذا التقدير كان متحفظًا وأصبحنا في وضع أفضل مما كان متوقعًا. وبهذا، أعتقد أن اتحاد IPPF في وضع مالي أقوى بكثير مقارنة بما كنا عليه العام الماضي. ومع ذلك، يجب أن نستمر في التحلي بالذكاء المالي والنظر إلى السياق الحالي للمخاطر والقوة المالية، فقد اقترحنا إجراء التعيينات (على النحو الوارد أعلاه) لتحمل بعض التحديات الصعبة المحتملة.

وأثارت نيكوليت نقطة أخرى، أنه بالإضافة إلى التفاصيل، سيكون من الجيد جدًا تقديم أربعة أو خمسة مؤشرات تطرح نظرة عامة على الصحة المالية للمنظمة؟ وعرضت تقديم الدعم في تطويرها مع الفريق. وردت ليز بأنه اقتراح رائع. وأضافت أنه جنبًا إلى جنب مع تطوير المؤشرات الجديدة، على النحو الذي تمت مناقشته في اجتماع المجلس السابق، سيكون من الرائع أن نضع في الاعتبار الطرق المختلفة التي تقدم بها التمويلات بجميع أنواعها (الأساسية غير المقيدة التي تؤثر على سير العمليات وبعد ذلك استعراض التمويلات المعينة والمقيدة بشكل مختلف). وافق ڤارون على الطريقة المقترحة للمضي قدما.

وأرفقنا لكم نسخة من التحديث المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 للاطلاع.

بند الإجراءات: *أحاطت اللجنة علمًا بالآتي*
أ) التحديث المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و

الإجراءات
وافقت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على التوصية بالآتي
ب) إغلاق الصناديق التالية لمجلس الأمناء:

1. *الجمعية العامة 341 ألف دولار*
2. *صندوق تطوير استراتيجية 2022 بقيمة 95 ألف دولار*
3. *العاجلة الثلاثية 164 ألف دولار*
4. *إنشاء إقليم الأمريكتين والكاريبي 263 ألف دولار*
5. *الحل 1 و2: بناء صندوق الحركات والمعارضة 685 ألف دولار*
6. *الحل 4: بناء قدرات الجمعيات الأعضاء -قاعدة الحجر العام (Global Gag Rule) بقيمة 957 ألف دولار*
7. *الحل 5: قيادة الوصول إلى الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات 200 ألف دولار*

يرجى ملاحظة أن المبالغ المبينة مقابل كل صندوق من الصناديق المذكورة أعلاه تستند إلى حسابات أولية وبالتالي فإنها عرضة للتغيير، بعد إغلاق جميع الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. والمبلغ النهائي هو المبلغ المرحّل إلى الاحتياطيات العامة، بعد إجراء جميع التعديلات.

ج) بالنظر إلى السياق الحالي الذي ربط فيه عدد من الجهات المانحة الدورات التعاقدية لمنحهم الأساسية باستراتيجية اتحاد IPPF، وبالتالي بعام 2023، فإن اتحاد IPPF في منتصف طريق إعادة التفاوض مع عدد من الحكومات، بما في ذلك السويد والنرويج وسويسرا، وغيرهم، بالإضافة إلى المخاطر الحالية، لا يتطلع اتحاد IPPF إلى ما تبقى من دورة أعمال الـ 6 سنوات. وعلاوة على ذلك، لدينا عدد من الجمعيات الأعضاء التي تواجه صعوبات مالية بسبب فقدان دخلها لأمور تتعلق بالجائحة وضغوط التدفق النقدي التي قد تتطلب استثمارات أولية لإجراء التعديلات على الاستراتيجية.
ولسد فجوة التأخير / المواعيد دون اضطرار إلى خسارة قدرات مهمة ثم إعادة توظيفها والتأخر في تعميم الاستراتيجية، ***توصي لجنةُ المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) مجلسَ الأمناء*** *بتعيين مبلغ 6 ملايين دولار أمريكي من احتياطياته*

العامة، كصندوق للاستقرار، (في 31 ديسمبر 2022) لضمان قدرة السكرتاريا والجمعيات الأعضاء المحددة على تجاوز حالة عدم اليقين الراهنة دون المخاطرة بإطلاق الاستراتيجية.

5. سجل المدفوعات الخاصة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022

قدم فارون للجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على الورقة المتداولة التي توضح المدفوعات الخاصة، التعويضات والخسائر للفترة من 1 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022.

بند المعلومات: *أحاطت اللجنة علمًا بالمدفوعات الخاصة للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022 وأشادت بمستوى المعلومات المقدمة.*

6. تحديث التدقيق الداخلي وخطط ضمانات الجمعيات الأعضاء 2023

<u>خطة التدقيق الداخلي لعام 2023</u>

عرض مارك الخطة الداخلية السنوية لعام 2023. ومن أهم النقاط التي أبرزها:

- تم تطوير الخطة بالتشاور مع ألفارو.
- تم تحديث نسخة الخطة السنوية التي عرضت على لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بإدراج طلب للحصول على موافقة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) على زيادة معدل الرسوم اليومية (وليس الميزانية) لخدمات التدقيق الداخلي بنسبة 10٪.
- ونظرًا لحجم المنظمة، قد لا يكون مستوى التدقيق الداخلي الجاري كافيا. ومع ذلك، لا يكتمل عمل مؤسسة RSM إلا بأعمال الضمانات التي تقوم بها فيليسيتي وفريقها، وتعمل معهم مؤسسة RSM عن كثب، وقد وُضع ذلك في الاعتبار عند إعداد هذه الخطة.
- وتضع الخطة الحالية في الاعتبار الميزانية المتاحة لأعمال التدقيق الداخلي ولا يمكن إضافة أي زيادة إلا إذا توافرت ميزانيات إضافية لها. وفي هذا السياق، تعطي الخطة أولويةً لأنسب المهام التي يجب القيام بها هذا العام:
  - متابعة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بشأن التوصيات المقدمة في إطار عمليات التدقيق السابقة. وخصوصًا الإجراءات التي سوف تُتخذ بشأن توصيات مكتب أفريقيا الإقليمي (ARO) بأعدادها الكبيرة.
  - مراجعة أمنية للجوانب السيبرانية / لتكنولوجيا المعلومات لأنها لم تُجرى من قبل. وهذه قضية ملحة للغاية في المجالس على مستوى القطاع كله في الوقت الحالي.
  - عمليات تدقيق المكاتب القطرية للمكتب الإقليمي لجنوب آسيا والمكتب الإقليمي لشبكة أوروبا.

كما أبلغ مارك اللجنة، بأن التدقيق القطري في كوالالمبور (لإقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR)) قد اكتمل وأن مسودة التقرير قد تم إصدارها. ويأمل أن يتم الانتهاء من ذلك في الأيام القليلة المقبلة. وبمجرد الانتهاء من ذلك، ستكون جميع المهام المدرجة لعام 2022 قد اكتملت.

<u>الأسئلة</u>

تقدمت نيكوليت بالشكر إلى مارك. وتم التحقق من المراجعات الاختيارية الثلاث المدرجة في الخطة التي تقوم عليها، أي العملية الانتقالية للمجمع المالي؛ مراجعة البرامج وإدارة التوريدات والعقود. وسلطت الضوء على أنها سوف تولي اهتمامًا خاصًا بالتأكد من إجراء مراجعة البرامج.

وأجاب مارك قائلًا إن الخطة تستند إلى عدد الأيام المتاحة بناءً على الميزانية. وإذا تطلب الأمر إجراء عمليات تدقيق إضافية، فسوف يقدر تكاليفها ويرى إذا كان إجراء عمليات التدقيق هذه ممكنًا. واقترح أيضًا أن الفريق يمكنه إلغاء أولوية إحدى عمليات التدقيق الحالية، مثل المكتب الإقليمي للشبكة الأوروبية، ونقلها إلى أخرى ترى اللجنة أنها أكثر أهمية. وسلط الضوء كذلك على احتمال أن يكون فريق فيليسيتي قد خطط بالفعل لشيء آخر قد يقدم للجنة تأكيدات واضحة بشأن عدد سنوات البرامج.

سألت نيكوليت عن توافر الميزانية. أشار فارون بأن الاقتراح المقدم حاليًا متوافق مع الميزانية، مما يضمن عدم تجاوزنا الإطار العام الذي وافقت عليه اللجنة في أواخر العام الماضي. وإذا أردنا بقاء ميزانية السكرتاريا ضمن هذا الإطار، يجب أن تبقى ميزانية التدقيق الداخلي ضمن المستويات الحالية. وأكد كذلك أنه إلى جانب عمليات التدقيق الداخلية والضمانات العالمية، يخضع اتحاد IPPF أيضًا للعديد من عمليات تدقيق للمشاريع المقيدة – التي تضمن إجراء مراجعة أدق لعمليات تنفيذ البرامج (على مستوى المشروعات).

واتفق مارك على أن هذه الخطة نظرًا لأن لها تاريخ معين، كما كان الحال سابقًا، فإذا سلطت اللجنة أو الإدارة الضوء على أحد مجالات الاهتمام المعينة، فيمكن بسهولة إعطاء الأولوية في التدقيق لهذا المجال ضمن نفس الخطة.

وسلطت ليز الضوء على أنه من المهم ملاحظة أن اللجنة مهتمة بالإشراف على البرامج. ونحتاج إلى آراء منطقية بشأن المبلغ الذي ننفقه على كل آليات الضمانات والتدقيق المختلفة هذه، ولكن الحقيقة هي أن اتحاد IPPF منظمة كبيرة وهناك أمور غير ظاهرة للعيان، وعلينا أن نفكر عند اتخاذ خياراتنا في طبيعة المكان والآلية المتبعة. وأنا شخصيًا أعتقد أنها نقطة انطلاق معقولة، لكني أريد أيضًا التأكد من أن لديكم نفس الشعور بالقلق حيالها. واتفقت نيكوليت مع ليز وقالت إنها تدرك طبيعة القيود الموجودة، لكن الرأي السديد اغتنام فرصة إجراء مراجعة للبرامج من حيث النتائج التي تم تحقيقها. ووافق مارك على قبول هذا الاقتراح وتعديل الخطة وفقًا لذلك.

ثم قدم مارك الطلب إلى اللجنة للنظر فيه والموافقة على زيادة بنسبة 10٪ في معدل الرسوم اليومية. وأبلغ اللجنة أن معدل الرسوم مركب وبالنظر إلى سياق اتحاد IPPF، فقد استعانت مؤسسة RSM في الغالب بموارد عليا لإجراء مهامها. كما أبلغ اللجنة عن طبيعة الضغوط الحالية الواقعة على الاستقدام والتوظيف والاحتفاظ بالعاملين وزيادة تكلفة المعيشة، ولا يزال المعدل اليومي بعد الزيادة تنافسيًا جدًا. وافقت ليز على أن هذا الوضع متفشٍ، أي الاستقدام والتوظيف والاحتفاظ بالعاملين في عالم التدقيق والمحاسبة، وهذه هي طبيعة العالم الذي نعيش فيه. ولا تعتقد أن هناك طريقًا مختلفًا للمضي قدمًا. وتقدم مارك بالشكر إلى ليز وسألت ليز لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) عما إذا كانت قد وافقت على زيادة الرسوم.

خطة الضمانات العالمية لعام 2023

قدمت فيليسيتي خطة ضمانات الجمعيات الأعضاء لعام 2023 والتقدم المحرز في عمليات التدقيق / المتابعة الحالية على مستوى الجمعيات الأعضاء، والتي تتناول المخاطر التي تقع على مستوى الجمعيات الأعضاء داخل الاتحاد. وأوضحت أن الخطة تهدف إلى إجراء ثماني إلى عشر عمليات تدقيق في السنة، من خلال قائمة من المدققين، والأفضل استقدامهم وتعيينهم في الإقليم التابع لهم إن أمكن ذلك. وأوضحت أن القائمة أعدتها لوسي سوار، لكنها لم تتمكن من الحضور.

أبلغت فيليسيتي اللجنة بعمليات التدقيق التي أجريت العام الماضي. وكان التركيز على أوغندا وإندونيسيا وإقليم الكاريبي، لذلك طرحت رؤية شاملة على مستوى أقاليم مختلفة. وذكّرت اللجنةَ بأن الطريقة المتبعة في تحديد الجمعيات الأعضاء اعتمدت على منهجية قائمة على المخاطر وضعت في الاعتبار مساهمات طرحتها المكاتب الإقليمية بشأن مجالات المخاطر التي يراها الموظفون المعنيون بالجمعيات الأعضاء. وكان العمل الذي قام به فريق الضمانات مكمِّلًا للعمل الذي قدمته مؤسسة RSM وركزت فيه على مخاطر السكرتاريا.

وافقت ليز على أن الخطة كانت جيدة جدًا وشكرت فيليسيتي ولوسي وأبدت استعدادها للرد على أسئلة اللجنة.

وأضافت نيكوليت أن الخطة سلطت الضوء على طريقة جيدة جدًا للتعامل مع الجمعيات الأعضاء؛ ومساعدتها؛ وإسداء النصح لها. واستفسرت عما إذا كان هناك تصنيف للمخاطر، أو بيان مخاطر أو برنامج لتناوب الأدوار لكل جمعية عضو، في إطار النهج القائم على المخاطر المتبع في اختيار الجمعيات الأعضاء. وأكدت فيليسيتي أن الاختيار يتم على أساس هذه العوامل كلها، على سبيل المثال حجم التمويل؛ ظروف التشغيل؛ نتائج الاعتماد؛ الحوادث؛ الملاحظات؛ والفترة الزمنية التي مرت منذ آخر عملية تدقيق.

واستفسرت ليز عن كيفية استقبال الجمعيات الأعضاء لعمليات التدقيق؟ ذكر ألڤارو أن الجمعيات الأعضاء رحبت بهذا العمل، خصوصًا بمجرد مغادرة المدققين، لأنهم وجدوا فوائد ملموسة في هذا النهج. وكان هذا من أجمل الأشياء التي أعقبت رحيل نيڤيل، فقد ترك ذكرى طيبة بمساهماته القيمة لدى الجميع. وسلط الضوء على أن النهج المتبع في تعزيز ضمانات الجمعيات الأعضاء ضرورة اغتنام هذه الفرصة لتحسين الأداء. وتقدمت ليز بالشكر إلى فيليسيتي وألڤارو.

الحديث عن إدارة المخاطر

طرحت نيكوليت بعض الأفكار حول نهج الجهات المانحة والمناقشات الجارية بين المنظمات غير الحكومية الهولندية فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وتتعلق إحداها بتقاسم المخاطر؛ حيث أصبحت الجهات المانحة أكثر عزوفًا عن المخاطرة وتحاول دفع جميع المخاطر إلى المنظمات غير الحكومية وعلى مستوى الدولة، وفي نفس الوقت يطلبون المزيد، بما في ذلك العمل على المستوى المحلي وتعزيز الأنظمة. وتقوم هذه المنظمات غير الحكومية بمواجهة الجهات المانحة، بقولها إن من غير الممكن أن تطلب هذا المستوى الرفيع من العمل، في ظل ظروف صعبة للغاية ثم تطلب من المنظمات غير الحكومية أن تتحمل جميع المخاطر. واستفسرت عما إذا كان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يعترف بهذا الأمر.

وأوضحت أن القيادة والريادة لها ثمن يُدفع مع العمل في بلدان تشتد حاجتها إليها – وعادةً ما تعاني هذه البلدان من ضعف شديد في الضوابط والأطر والعمليات في ظل ظروف صعبة جدًا.

ورد ألڤارو بأن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة يُجري هذه المناقشات أيضًا، وأشار إلى وجود معاملة تمييزية تجاه المنظمات غير الحكومية مقارنة بالقطاع الخاص، ويظهر ذلك في مطالبة المنظمات غير الحكومية بتحمل المخاطر مع عدم السماح لها بأنت تطلب مقابلًا لتحمل هذا الخطر. وأشار إلى أنه سمع لأول مرة أحد كبار المسؤولين في وزارة التنمية الدولية (DFID) وهو يعيب على جهات مانحة كثيرة في طريقة تعاملها بما يسمى بنهج التمويل المستند إلى النتائج أو التمويل المستند إلى الأداء، وبينما يرحلون المخاطر إليك دون السماح لك بأن تتلقى أي مقابل يسمحون للقطاع الخاص بتمويل تلك المخاطر. ونرى أسوأ ما في هذين العالمين بوضوح في الكثير من العناوين الرئيسية المنتشرة هذه الأيام.

وردت ليز قائلة، حتى إذا فكرت في المحادثة السابقة التي جرت بشأن ما ذكره المانح النرويجي، لوجدت أن الاقتصاد القائم على النقد يقوم على فكرة أن أي شيء "مشكوك فيه" يجب رده إليهم. وماذا تعني "مشكوك فيه" في الاقتصاد القائم على النقد؟ تعني أننا قد نضطر إلى إعادة تلك الأموال، حتى إذا أكد المدققون عدم وجود احتيال ولكن الضوابط الداخلية ضعيفة. وهذا نفهمه جيدًا ومتوقع.

وأضاف ألڤارو أيضًا أن هذا موجود حتى في بعض العقود لأننا ندفع مقابل النتائج والإنجازات، هذا ما يقولونه، لذلك ليس هناك شك أننا قمنا بتنفيذ ما جاء في العقد وأننا دفعنا رواتب حتى نتمكن من تنفيذ ذلك. لكنهم ما زالوا يشككون في الأمر، وهو أمر مثير للاهتمام. ولن يفعلوا ذلك في ظروف أخرى. وسلط ڤارون الضوء على شروط عقد وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية (FCDO) باعتباره مثالًا على ذلك، حيث يتم اختيارنا لتقديم خدمة، ونقدمها بالفعل، وإذا قمنا عند تقديمها بالابتكار وتوفير الأموال، فإن وزارة FCDO تعتبر المدخرات أرباحًا، ولا يمكن إعادة توزيعها إلا بعد الحصول على إذن من FCDO.

وافقت باينس بشدة على ضرورة إجراء هذه المحادثة. ويجب أن تكون العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة واضحة المعالم حقًا. لماذا يقدم المانحون الأموال، يقدمون الأموال لأنهم يؤمنون بما تفعله المنظمات غير الحكومية لأنهم أنفسهم لا يستطيعون القيام به. ونحن كمنظمة غير حكومية يجب ألا نشعر أبدًا أن المانحين يسدون إلينا معروفًا. ولابد أن تكون شراكتنا قائمة على الاحترام المتبادل. وربما حان الوقت أن تكون المنظمات غير الحكومية على قلب رجل واحد وأن تكون لديها نقطة مشتركة حول كيفية التعامل مع المانحين في المستقبل. وبخلاف ذلك، كما تعلمون، فقد أصبحت هذه القضية مثيرة لجدل شديد جدًا، على سبيل المثال في عالم لا تمتلك فيه منظمة غير حكومية الإمكانات اللازمة وينتظرون منها أن تنفق الكثير على إعداد تقارير بمقابل 5 آلاف دولار أمريكي، ثم تجد أنك أنفقت ما لا يقل عن نفس المبلغ في إعداد تقرير واحد. ولا معنى لذلك.

وتقدمت ليز بالشكر إلى باينس وسألت ألڤارو عما إذا كان يرغب في مناقشة هذا الموضوع في شهر يونيو في إطار مجلسنا ثم اجتماع الجهات المانحة. وربما نخرج من هذه المناقشة بشيء نود تقديمه كسياق في تقرير ألڤارو أو في مرحلة ما أثناء التحضير لاجتماع يونيو. ولقد طرحته كسؤال عن مواطن القوة والامتيازات وماذا نقدم وكيف نقدمه وكيفية استخدام الأموال. وعرضت ليز تقديم الدعم إلى ألڤارو بمحتوى التقرير، إذا كان يرغب في ذلك.

بند المعلومات: *المراجعة والإحاطة علمًا بالآتي*
أ) خطة التدقيق الداخلي لعام 2023
ب) خطة الضمانات العالمية لعام 2023.

7. تحديث أوضاع التدقيق الخارجي 2022 بشأن التدقيق المسبق

أوضحت ليز للأعضاء الآخرين أنها أتيحت لها فرصة لقاء فريق مؤسسة Crowe وأنهم أطلعوها على استطلاع تقييم مخاطر الاحتيال، وردت على ذلك وهو موجود في المواد التي عرضت على لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). وطلبت من جميع الأعضاء إجراء مراجعة واقتراح ما إذا كانوا يرغبون في إجراء تعديلات على الردود، ومن دواعي سرورها أن تقوم بطرحها.

وقامت ليز بدعوة ديبيش لتقديم تحديث شفهي بشأن ما وصلنا إليه في التدقيق الخارجي.

وتقدم ديبيش بالشكر إلى ليز، وعرض على لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) تحديثًا سريعًا بشأن التدقيق:

- كان العام الماضي هو أول عام لمؤسسة Crowe – وانقضى العام في التعرف على اتحاد IPPF، وفهم العمليات والأنظمة والضوابط وكذلك حجم المنظمة.
- وقدمت مؤسسة Crowe إحاطة مفيدة جدًا إلى ڤارون وأفراد الفريق. وأعدت فرق مؤسسة Crowe واتحاد IPPF خطة مفصلة للغاية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي واجهتها العام الماضي. وأكد أن هذه الخطط أقرت بأن الفريق قد أحرز بالفعل تقدمًا جيدًا في عملية التدقيق.
- وبعد الخطة، بدأ التدقيق المؤقت في ديسمبر، وتم في إطاره إحراز تقدم جيد، وإعطاء الأولوية لبعض الأعمال خصوصًا في المجالات التي تستغرق وقتًا طويلاً وتتسم بالتعقد الشديد خاصةً فيما يتعلق بدخل المنح والنفقات.
- وكان الفريق قلقًا بشأن الجدول الزمني وطبيعة الضغوط، لكنه الآن في المسار الصحيح بالفعل ويتواصل مع فريق الشؤون المالية بانتظام. والدعوة التالية يوم الاثنين.
- وقدم ڤارون بالفعل بعض الأرقام عالية المستوى. ويسير كل شيء في الاتجاه الصحيح وأحرزنا تقدمًا مقارنة بوضعنا في هذا الوقت من العام الماضي.
- ولا يزال أحد مجالات المخاطر هو عملية التدقيق في مكتب أفريقيا الإقليمي. وهذا ما يشغلنا، ونحن نحاول البقاء على رأسهم (من كلا الجانبين اتحاد IPPF ومؤسسة Crowe).
- وسيبدأ العمل الميداني الرئيسي المتعلق بالتدقيق في غضون أسبوعين، ولكن وضعنا جيد. وأعرب عن أمله في استمرار الزخم للمضي قدمًا.
- وأبلغ اللجنة بوجود محادثات جارية مع مارك من قسم التدقيق الداخلي. ولوسي وفيليسيتي، وهما من فريق المخاطر والضمانات.

وأكد ديبيش أن الأمور كلها إيجابية حتى الآن. والبداية مبشرة وتأمل الفرق استمرار هذا الزخم.

وتقدمت ليز بالشكر إلى ديبيش وأبلغت اللجنة فيما يتعلق بموضوع الجدول الزمني بأنها أبلغت فريق مؤسسة Crowe بضرورة قيام لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) بالمراجعة وأن يجتمع المجلس وفقًا للجدول الزمني المحدد الذي تم تأكيده بالفعل. لذا نعمل جميعًا وفقًا لنفس الجدول الزمني وليس لدينا الكثير من المرونة في هذا الأمر، وفريق مؤسسة Crowe يعي ذلك.

بند المعلومات:
أحاطت اللجنة علمًا بالآتي
أ) تحديث من رئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) و
ب) تحديث من مؤسسة Crowe LLP UK.

8. الأعمال الأخرى

أعربت باينس عن رغبتها في الانضمام إلى هذا الاجتماع لإبلاغ الأعضاء بأنه بعد قرار الجمعية العامة سيكون هذا الاجتماع هو آخر اجتماع لها في لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). وتقدمت بالشكر إلى

- ليز لجهودها في القيادة، ولحفاظها على استمرار المنظمة على المسار الصحيح فيما يتعلق بالمسائل المالية وكانت عند حسن ظن المجلس وأعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).
- أعضاء لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) لأنها تعلمت منهم الكثير بشأن ما تقوم به اللجان المعنية بالشؤون المالية واللجان الأخرى. وأوضحت أن تعلم هذه الأمور كان من التحديات الصعبة، لكنها تمنت ألا تخيب آمال أعضاء هذه اللجنة.

وتمنت التوفيق للجنة. كما شكرت ألفارو وفارون والفريق على المساعدة الملموسة التي قدموها للجنة وأعربت عن أملها في أن يستمروا في ذلك.

وتقدمت ليز بالشكر، نيابة عن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، إلى باينس على مساهمتها في عمل اللجنة. وأكدت أن انضمامها لهذه الشراكة كان من دواعي سرورها. وأكدت أن هذا هو مسك الختام لاجتماع اللجنة وأعربت عن رغبتها في تجديد اللقاء قريبًا. قدم فارون وليز الشكر للجميع على ما قدموه من مساهمات قيمة في هذا الاجتماع.